

موجز تنفيذي

نبذة عن المؤلفين –

ياسمين الجمل هي محللة سياسية وكاتبة ومحدثة في شؤون السياسة الخارجية للولايات المتحدة والشرق الأوسط والإسلاموفوبيا وأزمة اللاجئين السوريين.

هاني مجلي هو أحد كبار الباحثين في مركز التعاون الدولي في جامعة نيويورك وعضو لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية.

بعد مُضي ما يقرب من عامين على طرد القوات المقاتلة التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) من مخبأهم الأخير في الباغوز في سوريا، لا تزال منطقة الشمال الشرقي تعاني من مستويات مرتفعة من انعدام الأمن. ولا تزال العديد من الجهات الفاعلة التابعة للدولة، التي لها مصلحة أصيلة في مستقبل سوريا، إما تحتفظ بوجود عسكري لها في الشمال الشرقي أو تقدم الدعم المالي واللوجستي للوكلاء أو الجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول.¹ وترسم النزاعات الناتجة عن ذلك صورة مقلقة لمستقبل الشمال الشرقي وسكانه.

وفي خضم تفاقم انعدام الأمن وتجدد الصراع، تكافح المجتمعات في جميع أنحاء الشمال الشرقي لتأمين العمل؛ ويُضطر الأطفال بصفة عامة إلى التخلي عن التعليم الملائم؛² وتحقق مشاريع البنية التحتية تقدماً بوتيرة شديدة البطء؛ في الوقت الذي لا تزال فيه الخدمات العامة، كالمياه والكهرباء، شحيحة في العديد من المناطق. وفي كانون الثاني/يناير 2020، تسبب إغلاق معبر اليعربية الحدودي بين العراق وسوريا في عرقلة نقل المساعدات التي تشتد الحاجة إليها إلى الشمال الشرقي. وقد كان لهذا الإجراء تأثير مُنهك بشكل خاص بعد [وصول جائحة كوفيد-19 إلى سوريا](#)، حيث [تضاعفت الحاجة إلى الإمدادات الطبية العاجلة](#).

وما يزيد الوضع تفاقماً أن جميع العوامل التي سمحت في السابق بظهور الجماعات المتطرفة المسلحة واستيلاء ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في نهاية المطاف على شمال شرق سوريا – والممثلة في الافتقار إلى المساءلة، والتهميش، وفساد النخب الحاكمة وإفلاتها من العقاب، وندرة الفرص الاقتصادية، وسوء الحكم، وفرص الانخراط في التطرف خلال الاحتجاز – لا تزال دون معالجة، وفي بعض الحالات أصبحت منتشرة أكثر مما كانت عليه في السابق. بل في واقع الأمر، يأتي هذا التقرير في فترة حاسمة بالنسبة للشمال الشرقي، حيث يواصل تنظيم داعش الاستفادة من حالة عدم الاستقرار في المنطقة، وقد بدأ في إعادة إثبات وجوده في كل من سوريا والعراق، [مستغلاً البيئة الأمنية الهشة في كلا البلدين](#).

وسيقوض الفشل في معالجة القضايا الأساسية التي أدت إلى ظهور التطرف العنيف ديمومة الهزيمة التي تم إلحاقها بتنظيم داعش والجماعات المتطرفة الأخرى ويؤدي إلى استمرار معاناة سكان شمال شرق سوريا. ويثير كل ذلك الأسئلة التالية:

- ما هي نقاط الضعف الحالية التي تُسهم في التهديد المتمثل في استعادة داعش والجماعات المتطرفة الأخرى لموطئ قدم لها في الشمال الشرقي؟
- هل تصبح العودة إلى العنف هي المعيار الافتراضي عند السعي لإحداث تغيير أو إضفاء تحسُّن؟

¹ من بين الدول التي تمتلك وجوداً عسكرياً في هذه المنطقة الاتحاد الروسي وسوريا وتركيا والولايات المتحدة.
² تكشف المقابلات عن الاستياء من ندرة الفرص المتاحة للأطفال لتلقي تعليم خالٍ أيضاً مما وصفه الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بـ "الدعاية"، سواء في ظل حكم الحكومة السورية أو داعش أو قوات سوريا الديمقراطية.

- إذا كان الأمر كذلك، فما الذي يمكن أن تقوم به الجهات الفاعلة على المستويات المحلية والوطنية والدولية لمنع تجدد العنف أو التطرف العنيف في شمال شرق سوريا؟

يشير البحث الذي تم إجراؤه لغرض هذه الدراسة إلى أنه في حين أن بعض السوريين ربما انضموا إلى داعش نتيجة لإيمان حقيقي، أو واجب ديني متصوّر، أو تلقين عقائدي، إلا أن المعتقدات الأيديولوجية الراديكالية لم تكن العوامل الرئيسية لظهور التطرف العنيف في المنطقة. بل في واقع الأمر، كانت الأسباب الرئيسية تتسم أكثر بالانتهازية، ومدفوعة بالفراغ الأمني الناتج عن الصراع، والضعف الاقتصادي والاجتماعي³ في خضم الفوضى، والرغبة في الانتقام من الجماعات المسلحة، وفي بعض الحالات، الحاجة إلى الحماية. بالإضافة إلى ذلك، تفاقمت العديد من هذه العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمتعلقة بالأمن والحكم بسبب العمليات العسكرية الأخيرة في الشمال الشرقي. ونتيجة لذلك، باتت المنطقة تعاني من مظالم واسعة النطاق ضد الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية اللتين يقودهما الأكراد، وندرة المساعدات الدولية، فضلاً عن ظهور جائحة كوفيد-19 وتداعبها على السكان.

وفي ضوء هذه النظرة القاتمة، باتت تلبية الاحتياجات الملحة في شمال شرق سوريا مرهونة بالتعاون بين الجهات الفاعلة المحلية والدولية. مع ذلك، تجعل الظروف الحالية التدخل الإنساني الفعال في الشمال الشرقي أمراً صعباً للغاية. ويعزى ذلك إلى القيود المفروضة على توصيل المساعدات المباشرة من الأمم المتحدة والدولة والتي تزداد صعوبة بسبب تناقص عدد نقاط الدخول عبر الحدود؛ وحالة عدم الاستقرار الناتجة عن الصراع المستمر؛ ومحدودية المعرفة بقدرات الجهات الفاعلة المحلية السورية والخبرات التي تتمتع بها؛ والافتقار إلى التنسيق على الأرض.

وتشير النتائج التي توصلنا إليها إلى أن هذه الظروف ستستمر على المدى القصير في إعاقة برامج المعونة الدولية ما لم يكن هناك استثمار فوري في المجالات التي قد تحسّن كفاءة أي برامج في المنطقة وتزيد من تأثيرها. ولا بد أن يستند هذا التحسين على استخدام الجهات الفاعلة المحلية لتحديد القدرات المحلية (سجل محلي، على سبيل المثال)؛ وتعزيز هذه القدرات من خلال التدريب والتوجيه؛ وتحسين تبادل المعلومات والتنسيق عبر القطاعات الرئيسية على المستوى المحلي، مثل العدالة والتنمية والمساعدات الإنسانية والأمن. ومن شأن الاستثمار الفوري في هذه المجالات أن يحسّن إلى حد كبير فرص وصول الأمم المتحدة ومنظمات المعونة الأخرى ويعزز تأثيرها، حتى وإن كانت التحديات الناتجة عن استمرار النزاع ما تزال قائمة.

وتعد التوصيات الطويلة الأجل للدراسة موجهة إلى كل من الجهات الفاعلة الدولية (وكالات الأمم المتحدة، والحكومات، ومنظمات الإغاثة الدولية، والجهات المانحة، وما إلى ذلك) وأصحاب المصلحة السوريين (الجهات الفاعلة الحكومية المحلية والوطنية، والفصائل غير التابعة للدولة، والجهات الفاعلة غير الحكومية). وتتجنب التوصيات التوضيح بشكل مفصل كيف يجب أن يتم تقديم المساعدات، وتسلم بأن أموراً كثيرة تتوقف على أنواع الشراكات المحلية التي يمكن إقامتها على مستوى الحكومة المحلية أو منظمات المجتمع المدني. بل تسعى التوصيات بدلاً عن ذلك إلى تقديم توجيهات من خلال تحديد مجالات الأولوية الرئيسية التي

3 المقابلات التي أجراها المؤلفان، من تشرين أول/أكتوبر إلى كانون أول/ديسمبر 2020. يعني الضعف الاجتماعي في هذا السياق الرغبة في التمتع بالحماية، كما تم وصف ذلك خلال المقابلات.

تمخضت عن المشاورات العديدة مع أصحاب المصلحة وعن عملنا الميداني. وتشمل هذه المجالات تحسين الوضع الأمني اليومي؛ ومعالجة الصدمات النفسية الناجمة عن الصراع؛ واستعادة الثقة في الحكم المحلي، بما في ذلك تحسين فرص الوصول إلى العدالة؛ وإعطاء الأولوية للاستثمار في التعليم والتوظيف، وتعزيز قدرات الشباب والنساء وقدرتهم على التعبير عن آرائهم. كما تدرك الدراسة أنه من أجل تحقيق المزيد من التأثير والتأزر، لا بد أن تتوافق البرامج والسياسات مع أهداف التنمية المستدامة.

مركز التعاون الدولي هو مركز أبحاث غير هادف للربح يقع مقره في جامعة نيويورك. تتمثل رؤيتنا في تعزيز العمل الفعال المتعدد الأطراف من أجل درء الأزمات وبناء السلام وتحقيق العدالة والإدماج.

**Center on International
Cooperation**
726 Broadway, Suite 543
New York, NY 10003
